الفلسطينية ، وبتعبير آخر مطروح الان على جدول اعمال القضية الفلسطينية بمشروعان للدويلة الفلسطينية لا مشروع واحد . مشروع الملك حسين الذي يعمل من خلال مزيد من التغذية للتعصب الاقليمي الشرق اردني ، ومزيد من الحالة الانقسامية في صفوف شعبنا ، لحل مشكلة شعبنا بالحكم الذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية . وبهذا تتم عودة المملكة الاردنية على الضفتين تحت قيادة نفس القوى الطبقية اليمينية والرجعية عميلة الاستعمار التي ساهمت بقمع حركة شعبنا واضطهاده لصالح النظام الهاشمي في عمان . (دعا الملك حسين في تشرين الثاني ١٩٧٠ في مذكرة رسمية وجهها الى الملوك والرؤساء العرب ، الى مؤتمر قمة عربي يناقش مشروع الدويلة الفلسطينية واتخاذ سياسة عامة تجاهها ، وابدى استعداده للموافقة على دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) يستمد هذا الاتجاه قوته من التعصب الاقليمي وحملات القمع العسكرية والبوليسية المتصلة يوميا . وبهذا يساهم الملك حسين في محاولة دفع شعبنا الى تجزئة القضية الفلسطينية والمشاركة بتصفية هذه القضية ضمن حدود حكم ذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية على ارض الضفة الغربية التي تمنح الملك حسين وحكومته حرية الحركة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية والنطق بلسان شعبنا من اجل ان يتمكن من عقد تسوية سياسية ثنائية مع اسرائيل باعتباره الناطق الاوحد بلسان شعبنا .

مقابل هذا المشروع ينمو الان مشروع آخر في ظل الاحتلال وعلى يد القطاعات البورجوازية والاقطاع العائلي في الضفة الغربية ، والتي التحقت منذ عام ١٩٤٨ بالرجعية الاردنية وشكلت دعائمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية حتى عام ١٩٦٧ . وبعد ذلك لعبت هذه الاطارات دور الوسيط بين الاحتلال وبين شعبنا ، وعملت على امتصاص كل الانتفاضات الثورية في صفوف شعبنا في الضفة الغربية ، وهي الان تكتشف من خلال مصالحها الخاصة انها اكثر التصاقا بالاحتلال منها مع السلطة الرجعية في عمان في المرحلة الراهنة على الرغم من محاولة السلطة الرجعية في عمان منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الان ان تحتفظ بولاء هذه القوى الطبقية بكافة الوسائل ومن بينها تقديم كافة اشكال المساندة السياسية والمعنوية والمادية باسم دعم الصمود في الضفة الغربية ، حيث تذهب كل الاموال لجيوب هذه الطبقة لا الى تغذية نضال الجماهير في الضفة الغربية او الى المعتقلين في سجون العدو الصهيوني. الا ان هذه القوى تكتشف يوما بعد يوم ان مصالحها اشد التصاقا بالاحتلال بحكم الظروف الراهنة . ولهذا فقد اخذت تستغل وبمنهجها المتخاذل والمساوم على حساب القضية الفلسطينية عذاب شعبنا في الضفة الشرقية والمذابح المنظمة التي قامت بها ولا زالت السلطة الرجعية في عمان ، تستغل كل هذه الحالة وما نشأ عنها من رد فعل عفوي في صفوف شعبنا للخلاص من هذه العلاقة وباتجاه انفصالي من اجل تطوير هذه الحالة بما يخدم مصالحها ، اي لبلورة الوضع في ظل حكم ذاتي على ارض الضفة الغربية يكون تمهيدا لاتخاذ الاجراءات لاعلان دويلة فلسطينية . وفعلا فقد حاولت هذه القوى بعد حزيران ان تقوم بهذه الخطوة الا انها فشلت تماما ولم تجد اي تجاوب بفعل نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف شعبنا في الضفتين . ولكن حملة ايلول ونتائجها ، وما ألحقته من ضعف في اوضاع حركة المقاومة مكن هذه القوى من ان تجدد مشروعها بعد أيلول واخذت تدعو علنا الى ضرورة اجراء الحكم الذاتي في ظل الاحتلال (مؤتمر بيت ساحور الذي تحدثنا عنه) تمهيدا لدويلة فلسطينية مستقلة عن الرجعية في عمان ومرتبطة بشكل او بآخر باسرائيل. وكلا هذين المشروعين مشاريع رجعية تخدم مصالح الصهيونية والامبريالية ، ولا تخدم على الاطلاق مصلحة شعبنا وقضيته الوطنية . اذ ان كلا المشروعين يقوم بالاصل على تجزئة القضية الفلسطينية ، وارغام شعبنا على التسليم بالتسوية السياسية ودولة اسرائيل . فسواء الحل الهاشمي هو حل رجعي واستعماري ، والمشروع الاخر يؤدي ايضا الى نفس النتائج لانه بالاضافة الى ما ذكرت يقيم دولة تقع باستمرار تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية الاردنية ، وتمثل رأس جسر للاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي الجديد في البلاد العربية .

اذن الذي يطرح مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية ، ومشاريع تقود الى الدويلة الفلسطينية هو الحكم الهاشمي باتجاهاته الاقليمية وبقمعه العسكري والبوليسي لشعبنا ، ومصادرته جميع حقوقه الوطنية حتى يصبح الناطق الاوحد